

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن بانتظار السلام القادم من «السويد»



من عوامل بناء الثقة، التي أعلنت حكومة (هادي) التزامها بذلك، ولم تضي.

وصلت طائرتان إلى مطار صنعاء، إحداها لنقل الجرحى، والأخرى الطائرة الأممية المخصصة لنقل وفد (أنصار الله) والمؤتمر الشعبي العام، إلى (ستوكهولم)، لكن ماهي مؤشرات التفاوض بنجاح هذه الحوارات، في ظل إطلاق بعض المؤشرات والتصريحات غير المشجعة، من قبل طرفي المفاوضات: صنعاء والرياض.

قبل أيام تم إسقاط بث قناة (المسيرة) من مدار القمر الصناعي (نايل سات)، في الوقت الذي كان المبعوث الأممي الخاص (مارتن غريفيت)، متواجدا في العاصمة السعودية الرياض، ليبحث المقدمات التمهيدية التي من شأنها أن تعزز فرص نجاح أولى جولاته التفاوضية. لكن الغريب في الأمر أن مبعوث الأمين العام إلى اليمن لم يصدر حتى الآن أي شجب لتلك الخطوة.

يريد (هادي) وحكومته، سلاماً، متكئاً على ما أسموها بال(مرجعيات الثلاث): المبادرة الخليجية (المبادرة الخليجية، التي كانت في الأساس قائمة بين طرفين مجتمعين الآن في الرياض: الرئيس الأسبق من جهة وهادي ومحسن والإصلاح من جهة ثانية)، إضافة إلى مخرجات الحوار الوطني والقرار ٢٢١٦، وفقاً لتصريحات وزير الإعلام معمر الإيراني

بسلامة ثم يغدق عليّ بأغاني بالسلام! نحن لا نثق إلا بقوة إرادتنا!

تأتي مفاوضات السلام اليمنية، هذه المرة متزامنة مع موجة السخط العالمية ضد الفطرسية السعودية، التي فجرتها فضيحة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، داخل قنصلية بلاده في إسطنبول (تشرين الأول/أكتوبر الفائت). ورغم الزخم الشعبي الذي عبرت عنه كثير من شعوب العالم ضد جرائم الحرب المرتكبة في اليمن، إلا أن فرص واحتتمالات نجاح الجولة السادسة من المفاوضات لا تزال عند مستوى منخفض من التوقعات.

يمكن اعتبار وصول طائرة أممية إلى مطار صنعاء الدولي، لنقل ٥٠ جريحاً من جماعة أنصار الله، لنقلهم إلى العاصمة العمانية مسقط للعلاج، أحد مؤشرات بناء الثقة، التي تستيق مباحثات (السويد)، لكن من الناحية الأخلاقية، هذا ليس عملاً نبيلاً، تستطيع الرياض وحلفائها التفاخر به، إذ إن من حق الجريح، وفقاً لتواعد الحرب وأعرافها، أن يحصل على الدواء وأن ينقل إلى المشافي لإتقائه حياته، فلماذا سمحت الأمم المتحدة أن يكون هذا الموضوع أحد شروط الحوار والتفاوض، ولم تعتبره حقاً إنسانياً طبيعياً، وبالتالي: ملزماً!

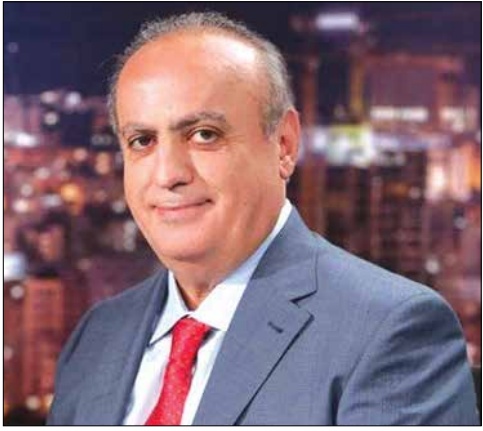
لا يزال قطاعاً واسعاً وفئة كبيرة من اليمنيين تنتظر، الوعود بصرف الرواتب، كعامل رئيسي

حزب الله: أرادوا قتل وهاب!

ما فعله حزب الله في اليومين الماضيين، على خلفية أحداث بلدة الجاهلية، ليس أقل من منع انزلاق البلد إلى حرب أهلية، للمرة الثانية في غضون عام ونصف. المرة الأولى كانت عندما عمل إلى جانب رئيسي الجمهورية ومجلس النواب وبقية القوى السياسية على إخراج رئيس الحكومة سعد الحريري من معتقله في الرياض، مانعين انجرار البلد إلى حرب خطلت لها السعودية.

ليس هذا «تكبيراً للحجر»، بل توصيف «واقعي وديق» لمجريات الأحداث نهاية الأسبوع الماضي، وفق مصادر قريبة من الحزب. «الأمور كانت على حافة الحرب»، وما منعها هو الضغوط المكثفة التي مارسها الحزب، ولكن وحده هذه المرة، في وجه رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الذي اتخذ منذراً قرار إرسال القوى الأمنية إلى البلدة الشوفية، وفي وجه شعبة المعلومات والقضاء، فيما كانت معظم القوى السياسية غائبة عن السمع، وعلى غير علم بما يجري على الأرض.

الافتتاح ثابت لدى حزب الله بأن إرسال ٤٠ آلية وأكثر



من مئة عسكري مدججين بالسلاح، لم يكن الهدف منه تبليغ الوزير السابق ونظام وهاب بضرورة حضور الاستجواب في الدعوى المقامة ضده، ولا حتى إحضاره إلى القضاء، «بل كان هدفها أكبر من ذلك»، على ما قال نائب رئيس المجلس السياسي في الحزب محمود قماطي لدى زيارته الجاهلية للتعزية أمس. والد أكبر من ذلك، ليس، أيضاً، مجرد «فرصة آذن» لرئيس حزب التوحيد العربي، بل هو محاولة قتل متعمد عن طريق افتعال اشتباك في محيط منزل وهاب يؤدي إلى إطلاق نار متبادل يُقتل خلاله الأخير في اشتباك عرضي، ثم تجري لفتلة الأمور.

ويصرف النظر عن النيات، فإن ما هو موضع تساؤل لدى الحزب هي (الخفة التي تعاطى بها من أرسل دورية شعبة المعلومات إلى الجاهلية في ظل المحاذير السياسية والطفافية، والاحتمالات التي كانت قائمة لانزلاق التطورات إلى فتنة كبيرة في الجبل، وربما فتنة طائفية في البلد. وإذا كان هؤلاء لا يعلمون بهذه المحاذير فتلك مصيبة كبيرة، أما إذا كانوا يعلمون، وكانت هناك نيات مبيتة، فإن المصيبة أكبر وأخطر بما لا يقاس).

بات من نافلة القول إن الحزب عبّر لوهاب، الأسبوع الماضي، عن عدم موافقته على المسّ بالكرامات والإساءة إلى الرموز والانحدار الكبير في الخطاب السياسي والإعلامي، من جميع الأطراف، إلا أنه، في المواقف التي عبّر عنها مسؤولوه في اليومين الماضيين، أكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه لن يسمح باستفراد أي من حلفائه، عبر استخدام القضاء لغايات سياسية، واستخدام القوى الأمنية بهذا المستوى من «الخفة واللامسؤولية» من قبل السلطة السياسية. وهو وفر لوهاب «مظلة أمان كبيرة»، مؤكداً مرة جديدة أنه يضع الوفاء والالتزام مع حلفائه في مستوى أعلى من السياسة. فكمما وقف إلى جانب الوزير سليمان فرنجية في تشكيل الحكومة، وإلى جانب الوزير جبران باسيل زمن تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وإلى جانب الرئيس ميشال عون في معركة رئاسة الجمهورية، وإلى جانب حلفائه السنة برفض قانون انتخاب على أساس النسبية وفي تشكيل الحكومة... جاءت أحداث الجاهلية لتؤكد، مرة أخرى، ووقوفه إلى جانب حلفائه الدروز. في خلاصات أحداث الأسبوع الماضي، فإن المؤكد أن الأحادية الدرزية في الجبل قد كسرت. كذلك فإن موقف وهاب الاستيعابي للأحداث، مدفوعاً من الحزب، يجعل منه رقماً صعباً في المعادلة الدرزية، وهو ما كرسه على أي حال نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. وفي الخلاصات، أيضاً، أن الغزل المستجد بين الجاهلية ودار خلدنة يحظى بدعم الحزب وتشجيعه، لتشكيل تحالف عريض يضم كل القوى الدرزية الوطنية والحزب السوري القومي الاجتماعي.

من الواضح لدى حزب الله الدور الذي لعبه النائب السابق وليد جنبلاط في تحريض الحريري على إنهاء «الحالة الشاذة» التي يمثلها وهاب في الجبل، مؤكداً له أنه وشيخ العقيل والدروز جميعاً سيغفون مؤكداً لذلك يبدو الحزب ماضياً في معاداة مرتب التحفظ في خصوصية العلاقة التي يقيمها مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، والتي كانت تتيح للأخير، هامشاً واسعاً من توجيه الانتقادات، في كل مناسبة، إلى الحزب ودوره في لبنان وسوريا، من دون أن يلتقي رداً. وليس خافياً أن في مشهد الجاهلية والحشد السياسي الذي شهدته لبنان، على طلب منه، سيزور المعاون السياسي للأمين العام حسن علي الخليل فقط، بدا أن جنبلاط ربما بدأ العمل بالنصيحة.

وفي قانصوه

الأمريكية والخليجية التي شئت ضدكم، - محاولة خلق حراك معين يقتل الغموض في ما يملك حزب الله، وخاصة للرد أولمحاولة الرد (إعلامياً) على ما نشره مؤخراً حزب الله عبر الإعلام الحربي في الفيلم القصير عن أهداف استراتيجية اسرائيلية مرتقبة في بمتناول يد وصواريخ المقاومة. - الأيحاء للجميع، داخل الكيان وخارجه، وخاصة لحزب الله، أنهم متبتهون لنا بما يمكن أن تكون المقاومة في صدد تنفيذها لتماحي كشف وتدمير الانطاق على المناطق الحدودية، والتي ستكون حتماً (الانطاق) الوسيلة الميدانية التي تسمح لتلفق عناصر الخبثية في المقاومة الى داخل المستوطنات عند اية مواجهة مقبلة.

في هذا الاطار جاءت العملية الهندسية لوحداث العدو على حدود فلسطين الشمالية ، والتي لا يمكن اعتبارها مرحلة تمهيدية من مراحل التصحير أو استعداد لعملي عسكري عدواني ، لان النزاع لهذا الاعتداء المرتقب هي موجودة اصلا ، لوقرت (اسرائيل) الاعتداء المباشر ، والانطاق كعنصر ممكن ان يستدعي العدوان (بمعزل عن وجودها اية وعدم وجودها) ، لا تختلف كثيرا عن العناصر الاخرى من امتلاك القدرات الاستراتيجية والصاروخية ، والتي لا ينكر امتلاكه لها حزب الله .

شارل أبي نادر

ورطة نتياهو... وأبعاد التحرك الاسرائيلي عند الحدود مع لبنان

تُخرج الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية من حالة الركود وفقدان المبادرة. - خطورة تغيير قواعد الاشتباك مع المقاومة في غزة وربطها بلبنان وسوريا، مع اقتناع العدو بجمحية هذا الارتباط الثلاثي عند اية مواجهة ضده.

- خطورة ما نشره حزب الله وينشره دائما عن جهويته للرد على أي اعتداء اسرائيلي، لناحية القرار التحتمي بالرد، أم لناحية امتلاكه القدرات الاستراتيجية التي أضعفت معادلة الردع وتوازن الردع بمواجهة العدو، أو لناحية خطورة ما نشره الحزب مؤخراً عن نقاط وأهداف استراتيجية داخل كيان العدو، في موضع رصد ومراقبة ومتابعة دائمة.

- حاجة العدو لتنفيذ عمل ما (ليس بالضرورة ابدأ ان يكون اعتداء عسكريا)، والهدف جذب الرأي العام الداخلي والدولي حول قراره بالرد، والأیحاء بونه استعداد المبادرة، والتي فقلدها بعد انتصار سوريا وتحريضها لجنوبها بالكامل، وبعد التغيير الاستراتيجي الذي فرضته الدولة السورية بدعم من الروس لناحية قواعد الاشتباك، وبعد أن برهنت المقاومة في غزة عن امكانيات وقدرات فاجأته، وبعد ثبات ايران وحزب الله في الحرب الاقتصادية

ان نمط أعمالها ومناورتها الهندسية على الحدود مع لبنان لم يتوقف بتاتا، وكان دائما ناشطا، من خلال المراقبة الحثيثة والمتواصلة بوسائل الرصد والمراقبة المتطورة، أو من خلال الأعمال الهندسية في حفر الانفاق ورفع السواتر ومتابعة حركة الارض بطريقة علمية متطورة .

ما يعطي عملية العدو هذه الحساسية التي تستدعي المتابعة والتساؤل هي عدة نقاط، تتعلق بالوضع الداخلي الاسرائيلي أكثر ما تتعلق بعناصر المواجهة مع لبنان ومع حزب الله، ويمكن تحديدها بالتالي:

- وضع نتياهو الداخلي المتأزم في اتجاهين، الأول بعد المواجهة الأخيرة مع غزة وتدابيرها لناحية تغيير قواعد الاشتباك ووضع الحكومة بعد استقالة وزير الحرب السابق، والاتجاه الثاني لناحية الاتهامات الموجهة له وتزوجته بالفساد وباستغلال السلطة وما شابه واحتمال خضوعه للمحاكمة حول ذلك.

- الوضع الاقليمي والدولي حول ما اثبتته ايران من قدرة على الافلات من العقوبات وبالتالي حول الحاجة لخلق نقاط حساسة للاشتباك الاقليمي،

استنادا لما تداولته بعض الاوساط الاعلامية وغيرها، حول بدء العدو الاسرائيلي بعملية اسمها (درع الشمال)، تهدف للبحث عن انفاق مزعومة على الحدود الشمالية مع فلسطين المحتلة والتي هي عمليا على الحدود المتاخمة مباشرة للاراضي اللبنانية في الجنوب، لا شك أن هذا الموضوع يحمل الكثير من الحاجة أو الضرورة للمتابعة الجدية، لما يمكن أن يشكله من حساسية دقيقة تميز الوضع الحالي في المنطقة بشكل عام، أو الوضع بين العدو الاسرائيلي وقطاط الاشتباك الثلاثية بمواجهته، بين غزة أو الجنوب السوري أو الجنوب اللبناني بوضع خاص.

في الواقع من الناحية العملية، لا يمكن اعتبار العملية العودية اليوم حدثاً جديداً بخطورتها أو حدثاً طارفاً من الناحية العسكرية أو الأمنية، لأن الاجراءات الاسرائيلية العسكرية والهندسية لم تتوقف أساساً على كامل خطوط المواجهة على حدود تواجدها داخل الاراضي التي تحتلها، حيث كانت دائما في غزة تنفذ مناورات هندسية لكشف وتحديد الانفاق، وفي الجنوب السوري المواجه للجولان المحتل ايضا لم توقف تلك المناورات والاجراءات الهندسية، كما

ماكرون ومستقبل العرب!

العولمة وتبناها وفقا للمصلحة ووفقا للتوازن، وقد كانت حرب ريغان على اليابان مشابهة لحروب ترامب على الصين، لكن ربما الوضع الراهن يختلف إلى الصين تختلف عن اليابان في حجم الانتشار والتوسع. وتظل الحالة الأمريكية غير صالحة لقياس مستقبل العولمة بسبب نهجها الانتقائي وفقاً للمصلحة.

الانظار موجهة الآن لمنطقتنا والتي تشكل أسواقا للعولمة، والتي لا تستفيد شعوبها شيئاً منها عبر حرية التنقل والعمل، وخاصة بعد صعود اليمين المناهض للهجرة، وبعد تقشيت البنى التحتية والصناعات والفرص مؤسسات العولمة لكل فرص العمل المتاحة، وبعض التطورات التكنولوجية التي قللت من العمالة البشرية بشكل عام.

ما هو مستقبل شعوب المنطقة، خاصة أنها لا تمتلك لوجهة ترضين مثل الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال لتوجه غضبها ضده؟

هل ستوجه غضبها تجاه مؤسسات العولمة وهي دائرة واسعة سائلة ومنمترة أم ستتجه إلى وكلاء العولمة من الانظمة الحاكمة الخاضعة لمؤسساتها؟

في الحالة الأوروبية خرجت التظاهرات المناهضة للعولمة، وصعدت التيارات المناهضة لها، وحقت

بين التيارات وسمح بوجود جهات جامعة لليمين واليسار بداخلها، مثل حركة (اون مارشي) او (سازرون الى الامام) والتي شكلت رافعة لماكرون الى الرئاسة. ربما تصور الشعب الفرنسي أن هذه الحركة وماكرون سيسكلان مخرجا من التناقض بين العولمة والقومية، ولكن فوجئ الفرنسيون بأن ماكرون وتوجهه، سيقودان لنفس مصير اليمين بقيادة ساركوزي واليسار بقيادة هولاند، وان المصائر متشابهة، فنبتت حركة (السترات الضراء) وهي حركة ايضا مشكلة من اليمين واليسار كرد فعل على هذا التناقض الجديد. الحالة الفرنسية ليست فريدة، ففي ألمانيا صعود اليمين مع ذات التناقضات، وكذلك إيطاليا فيها تحالف جيهو يميني يساري، وهناك توجه قوي لمغادرة العولمة الممثلة في الاتحاد الأوروبي الذي أصبح بمثابة لوحة التنشيين على العولمة داخل أوروبا، والخروج البريطاني كان مصداقا عمليا لهذا التناقض المازقي.

الولايات المتحدة رائدة العولمة، في الأخرى تعاني من تداعياتها، وترامب يقود حملة كبيرة على مؤسسات العولمة، ولا تكبح جماحه سوى قوى الضغط العولمية داخل أمريكا، ولكن الحالة الأمريكية فريدة ولا تصلح للقياس، لأنها تحارب

الصعود السريع للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بفرنسا وقفزه المظلي على الساحة السياسية، فتح أبواب التحليلات المستندة على المؤامرة، ولا سيما بعد تدرجه السريع وعمله بينك روتشيلد، ويزوغ حركة مساندة له قوامها صفار السن، ومن كافة الأطياف وممثلة باليمين واليسار والجامع الوحيد بينهم هو احترام العولمة ورفض النزعة السيادية السلطوية.

ورغم أن للمؤامرة دوما وجايتها المنبثقة عن حقائق تاريخية، إلا أن الظروف الموضوعية تتطابق أحيانا مع المؤامرة ليصعب الفصل بين كون الحدث نتاج طبيعي لمصلحة الأوضاع والتراكمات، وتكون نتاجا بحثا للمؤامرة.

فرنسا كمجتمع أوروبي يعيش أزمة تناقض بين قوميات ترسخت في وجدان الشعوب، وعولمة طغت على هذا الوجدان، واصطبحت معها أوضاعا اقتصادية عمقت من الاستياء وحولت الحنين القومي الى غضب اقتصادي واجتماعي.

وفرنسا، تحديداً التي كان للحزب الاشتراكي بها تناوب على السلطة، فقدت بريقها الاشتراكي بعد أن انضمت للاتحاد الأوروبي، وأصبح احترام العولمة فرضاً عليها، وكذلك بعد تداعيات العولمة والتي نقلت المراكز الصناعية للخارج لدى البلدان ذات العمالة الكثيفة والرخيصة، مما جعل قضايا العمال وحقوقهم تتراجع لصالح قضايا أخرى مثل الحريات والمثلية وقضايا تقاطع بين اليمين واليسار، مما ضيق الفجوة